

وكل المؤسسات، وقد جاء أيضا في تدخلات عديدة الإلحاح على ضرورة مكافحة الغش عند الاستيراد.

لقد نتجت عن تحرير التجارة الخارجية ظواهر سلبية عديدة، وأصبحت السوق غير الرسمية تشكل خطرا حقيقيا يغذيه -مع الأسف- اختلال التنظيم الاقتصادي والتجاري والمؤسساتي (انعدام الفواتير، فواتير مزورة، وإيجار السجلات التجارية، وإتمام المعاملات التجارية نقدا)، ورغم الجهود المعتبرة المبذولة في مجال التأسيس الإداري والتنظيمي، فإن نشاط الاستيراد يطغى عليه الجانب الطفيلي وأصبح في بعض الأحيان يهدد صحة المستهلكين، ولحد من هذه الظاهرة اقترح قانون المالية لسنة 2003 إحداث بعض الترتيبات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني على العموم والإنتاج الوطني على الخصوص.

لهذا الغرض تم اقتراح سلسلة من الإجراءات تخص قصر السماح بنشاطات استيراد البضائع التي يعاد بيعها على حالها على المتعاملين المنظمين في شكل شركات دون غيرها نظرا إلى الممارسات التدليسية لبعض المتعاملين، ويمكن تحرير المبلغ المحدد لرأس مال هذه الشركات تدريجيا طبقا للأحكام المعمول بها.

لقد شكل الرسم على السكن انشغال العديد من النواب، لهذا أريد أن أوضح أنه لا يجب الخلط بين هذا الرسم وذلك الخاص بالعقار، أو الجباية المطبقة على الثروة التي تأخذ في الاعتبار نوعية الأملاك وحجمها والتي تخضع إلى نسب تختلف حسب قيمتها التقديرية.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الرسم على السكن مطبق حاليا على مستوى أربع ولايات، الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة. ويقترح تعميمه على كافة الولايات بنفس المبلغ أي 300 دج سنويا أو 25 دينار شهريا، ليخضع له الجميع ونمكّن في نفس الوقت الجماعات المحلية من موارد جديدة لأن الرسم على السكن هو أهم منبع تستفيد منه البلديات.

أما في مجال التنمية المحلية، فسجل مبلغ 10.6 ملايين دج لدعم سعر الكهرباء الريفية والتوزيع العمومي للغاز.

وأخيرا في مجال الدعم للحصول على الشغل، تم تخصيص اعتماد إجمالي يقدر بمبلغ 7.2 ملايين دج، منه 4.5 ملايين دج لإنشاء مؤسسات صغيرة ومليارين و700 مليون دج لإحداث مناصب مؤقتة.

يضاف إلى كل هذا دعم سعر الطاقة الكهربائية في الجنوب بمبلغ 2500 دج للهكتار بالنسبة إلى الطاقة الكهربائية و200 دج للهكتار بالنسبة إلى المازوت.

وكما تعلمون فإن الدولة تتكفل منذ سنة 2001 بتعويضات لتقليص فاتورة الكهرباء في 13 ولاية بالجنوب، ولهذا الغرض اعتمد مبلغ قدره 1,5 مليار دج في مشروع قانون المالية لسنة 2003.

وعلى غرار قطاع التربية يحظى قطاع الشبيبة والرياضة دوما باهتمام السلطات العمومية، وستضاف إلى الاعتمادات المسجلة اعتمادات أخرى خلال السنة حسب الاحتياجات الضرورية لمساعدة الجمعيات الرياضية والتنظيمات الجمعوية علاوة على اعتمادات سنتي 2002 و2003 وهذا لتحضير النخبة الرياضية واقتناء المعدات والتجهيزات الرياضية للتحضير والمشاركة في الألعاب العربية العاشرة التي ستعقد في بلادنا في شهر سبتمبر 2003.

وأخيرا بالنسبة إلى المنح العائلية، تم اعتماد مبلغ قدره 46 مليار دج في سنة 2003، منها 32 مليار دينار جزائري لصالح القطاع الاقتصادي للتكفل بالمنحة الشهرية لـ: 5,5 ملايين طفل الذين يتقاضون 600 دج للواحد ومليون طفل تبلغ منحهم 300 دج للواحد.

وفي الخلاصة، أود أن أشير إلى أن النمو الاقتصادي والاجتماعي والوصول إلى نسبة نمو مستديمة تفوق 6٪ ليس من مسؤولية الدولة وحدها بل يعني جميع القطاعات

الرهانات والتحديات العلمية والتكنولوجية التي يعرفها عالم اليوم.

وقبل الإجابة عن انشغالاتكم، بدا لي مفيدا أن أعطيكم لمحة وجيزة عن مميزات هذا الدخول الجامعي.

لقد شهد التعليم العالي والبحث العلمي وتيرة تطور سريعة في بلادنا لاسيما في السنوات القليلة الماضية، وأكبر دليل على ذلك توسع شبكته الجامعية فهي تضم اليوم 56 مؤسسة جامعية وتنتشر عبر 36 ولاية، ويبلغ عدد الطلبة بهذه المؤسسات اليوم نحو (613.000) طالب، بعد أن استقبل هذه السنة نحو (130.000) طالب جديد في مختلف التخصصات والفروع.

وقصد التكفل بمتطلبات هذا الدخول الجامعي أعد القطاع (56.000) مقعد بيداغوجي جديد لتصبح بذلك طاقات الاستقبال البيداغوجي المتاحة في حدود (623.000) مقعد بيداغوجي، وجهاز ما يقرب من (25.000) سرير جديد مما يجعل طاقات الإيواء الإجمالية ترتفع إلى (23.7254) سرير، فضلا عن استلام 30 مكتبة جامعية و(8000) حاسوب و17 مطعما جامعيًا وهو الأمر الذي لم يكن ممكنا لو لا تفعيل آلية التضامن الحكومي في هذا المجال.

وفي مواجهة نقص التأطير لا سيما النوعي منه، عبات الوزارة (2500) منصب مالي جديد للتوظيف الخارجي، استفادت منها جل المؤسسات الجامعية عبر الوطن، وتمت ترقية 300 مدرس إلى مصف أستاذ محاضر وأستاذ إثر مداورات اللجنة الوطنية الجامعية في الدورة الأخيرة المنعقدة في شهر جويلية 2002، وهو ما يعزز التأطير النوعي بمؤسساتنا الجامعية. وفي إطار دعم استقرار الأساتذة الجامعيين من المفيد الإشارة إلى قرار فخامة رئيس الجمهورية القاضي برفع النظام التعويضي لمختلف أسلاك أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي، مما ساهم في تشمين مرتباتهم بشكل معتبر، وهذا في انتظار صدور القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

سيدي الرئيس،

إخواني أعضاء المجلس الموقر،

أشكر لكم انتباهكم وحلمكم أمام كل هذه الأرقام، وأؤكد لكم مرة أخرى أن الراحة المالية التي نتمتع بها حاليا، تمنحنا ثقة كبيرة في المستقبل وهدفنا هو المحافظة عليها بواسطة التدابير الواردة في هذا المشروع؛ لأنها الوسيلة الأنسب لإنجاح مسعى دعم الإنعاش الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، ورفع القدرة الشرائية، وإحداث فرص إضافية لمناصب شغل جديدة.

شكرا على إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيق).

(السيد كريم يونس رئيس المجلس الشعبي الوطني يعود إلى ترأس الجلسة)

الرئيس: أشكر السيد محمد تريباش المحترم، وزير المالية، وتلبية لطلب إعادة ترتيب المتدخلين، فللضرورة أحكام، أحيل الكلمة إلى السيد رشيد حراوية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الوزير : السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب،

زملائي أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسحموالي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان للسيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر على ما أبدوه من اهتمام متواصل وملاحظات قيمة، وما طرحوه من استفسارات وجبهة بخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرصهم الأكيد على النهوض بالقطاع ووعيهم التام بالمكانة التي ينبغي أن تتبوءها الجامعة بالنظر إلى

إن إصلاحا يمثل هذا العمق والشمولية، وبمثل هذا البعد في المرامي والمقاصد لا يمكنه أن يكلل بالنجاح ما لم يتوفر له مناخ ملائم يضمن قبوله من قبل أولئك الذين سيسهرون على تنفيذه وترجمته واقعا عمليا في الميدان. ونقصد بذلك الأساتذة في المقام الأول.

فالزيادة في المرتبات التي أقرتها الحكومة مؤخرا هي عامل من أهم عوامل هذا المناخ الملائم، وسيضاف إليه استصدار قانون خاص محفز للأستاذ الباحث ويجعله يحظى بالمكانة الاجتماعية اللائقة التي تحفظ كرامته وتصورون نبل مهمته.

إن العناية بالأستاذ -الباحث من شأنها أن تكون عاملا من العوامل التي تحد من هجرة الكفاءات الجامعية التي تعرفها جامعاتنا في بعض التخصصات.

ومن أهم مرتكزات هذا الإصلاح المرتقب إعادة تنظيم التعليم العالي بحيث يكون النظام أيسر مقروئية وأكثر فعالية واستجابة لمتطلبات عالم الشغل.

وسيقود هذا بالضرورة إلى إعادة النظر في البرامج التعليمية والمقررات الدراسية وهو أمر يتم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصورة منتظمة من قبل اللجان الوطنية البيداغوجية المتخصصة والمجالس العلمية المؤهلة، وذلك في كل الفروع والتخصصات لمواكبة التقدم الحاصل في مختلف المجالات المعرفية.

إن الانشغالات التي عبر عنها السادة والسيدات النواب متعلقة أساسا بنقص التأطير وتوسيع الشبكة الجامعية وترقيتها والعناية بنتائج البحث العلمي والتعريف بها وإعادة تنظيم الدراسات الجامعية لا سيما دراسات ما بعد التدرج.

وأود هنا أن أشير -بخصوص مسألة التأطير- إلى الشروع في توظيف 2500 مدرس جديد مما سيساهم في تخفيف العجز المتراكم في هذا المجال، كما أن الزيادات الأخيرة في مرتبات الأساتذة التي أقرتها الحكومة مؤخرا

وفي مجال التوجيه أدخلت الوزارة جملة من التعديلات ترمي إلى التحكم في التدفقات الطلابية بالارتكاز على المبادئ الآتية:

- احترام المتطلبات العلمية للتسجيل،
- المحافظة على المستوى النوعي للشهادات،
- تشجيع التحاق الطلبة بتخصصات أساسية وإستراتيجية.

وفي مجال دعم التوثيق العلمي خصص القطاع هذه السنة مبلغ 1,5 مليار دينار لاقتناء الكتب المرجعية والدوريات العلمية والمجلات المتخصصة لدعم المكتبات الجامعية. كما قام ديوان المطبوعات الجامعية بطبع 1739 عنوانا من الكتب والمراجع ستوضع تحت تصرف المؤسسات الجامعية.

إن التطور السريع الذي عرفته الجامعة الجزائرية في مختلف المجالات ولد بعض الاختلالات التي يتعين علينا اليوم تصحيحها ضمن رؤية إصلاحية شاملة تناول الجوانب البيداغوجية والتنظيمية وأنماط تسيير الجامعة وصلتها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

إن من المقاصد الأولى لإصلاح التعليم العالي تحقيق المواءمة المثلى بين تكوين جامعي نوعي والكم الهائل من الطلبة الذي على جامعاتنا استقباله كل عام. فهو إذن ليس ضربا من ضروب الترف الفكري، إنه حاجة ملحة يفرضها علينا من جهة ما يؤمله المجتمع الجزائري في جامعته، وهو مجتمع تغير بعمق على الأصدعة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وأصبح اليوم أكثر إلحاحا في مطالبه، ومن جهة ثانية، ضرورة جعل الجامعة الجزائرية تواكب عصرها المتسم في المجال العلمي بانفجار معرفي لا نظير له في سالف الأزمنة، وفي المجال الاقتصادي بما يصطلح عليه بعولمة الاقتصاد، وفي المجال الإعلامي بالثورة الحاصلة في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

أما الخريطة الجامعية المستقبلية فستخضع لدراسة استشرافية متكاملة تأخذ في الحسبان التوجيهات الواردة في تقرير التهيئة العمرانية للجزائر في آفاق 2020.

وستكون هذه الخريطة الجامعية المستقبلية على أساس منظومة معيارية تأخذ في حسابها جملة من العوامل منها ما هو متعلق بالعمران والبيئة، ومنها ما تستلزمه نجاعة الفعل البيداغوجي وأداء الجامعة لجميع مهامها بدءا من مهمة التكوين إلى مهمة البحث العلمي إلى المهمة التكوينية.

أما الانشغال الذي طرحه النائب سعيد بن عيدة والمتعلق ببناء كلية جديدة للطب بجامعة وهران فإني أطمئن أنه الموضوع متكفل به وسيشرع في إنجاز المنبى الجديد في المكان المناسب قبل نهاية السنة الحالية.

وبخصوص ما طرحه بعض السادة النواب حول فتح تخصصات العلوم الطبية في بعض الجامعات والمراكز الجامعية فإنه يجدر بي التأكيد على أن هذا الأمر يخضع لجملة من الشروط البيداغوجية والعلمية والجوارية التي يتعين توفرها لفتح مثل هذه التخصصات التي تتطلب فيما تتطلبها تأطيرا نوعيا رفيعا.

وبخصوص تشمين نتائج البحث العلمي فيجدر التذكير بوجود وكالة وطنية لتشمين نتائج البحث العلمي شرعت في أداء مهامها وستتولى التعريف بنتائج البحث وسبل استغلاله وذلك بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الاقتصادية والصناعية.

كما نشير إلى إنشاء المخزون الوطني للرسائل والأطروحات الذي تم استحداثه على مستوى مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) الذي يتولى جمع البحوث والأطروحات المنجزة في مختلف المؤسسات الجامعية ووضعها تحت تصرف الأساتذة والباحثين والطلبة في موقع خاص في شبكة (الإنترنت) التي تربط بها اليوم كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث.

ستؤدي بلا شك إلى تحسين الحياة المعيشية للأساتذة وتوثق صلتهم بمؤسساتهم.

إن استحداث وظيفة الأستاذ الزائر وتشمين عمل الأستاذ المشارك والاستفادة من خدمات الأساتذة المتقاعدين وتشمين العمل الإضافي للأساتذة هي بدورها إجراءات تهدف إلى تحفيز هيئة التدريس في المؤسسات الجامعية لضمان تأطير نوعي مقبول.

إن جملة هذه التدابير وإن بدت ضرورية وتستجيب للمتطلبات العاجلة للتكفل بكيفية أحسن بإشكالية التأطير البيداغوجي والعلمي، تبقى غير كافية؛ إذ ستستكمل باستصدار قانون أساسي للأستاذ الجامعي من جهة، وإعادة النظر في تنظيم دراسات ما بعد التدرج والدكتوراه قصد تحسين فعاليتها والرفع من مردودها من جهة أخرى.

وفي مجال الشبكة الجامعية فقد دعا عدد من النواب إلى ترقية بعض المراكز الجامعية وإلى بناء جامعات جديدة، ولا بأس هنا أن أذكر بأنه قد تم خلال السنة الجامعية المنصرمة ترقية عدد من المراكز الجامعية، إلى مصاف جامعات وترقية ست ملحقات جامعية إلى مصاف مراكز جامعية يجري توسيعها ببناء هياكل بيداغوجية وألف سرير على التوالي لتمكين هذه المراكز حديثة النشأة من التطور.

كما أشير إلى فتح ملحقة جامعية بالبويرة تابعة لجامعة بومرداس، خلال السنة الجامعية 2001-2002، ومن المبرمج أن يشرع القطاع في الثلاثي الأخير من هذه السنة في بناء نواة لمؤسسة جامعية بغليزان.

لقد استجاب إنشاء المؤسسات الجامعية، إلى حد الآن، لدواعي التوازن الجغرافي أساسا مما جعل الشبكة الجامعية تمتد إلى ست وثلاثين مدينة منها ما هو في الشرق ومنها ما هو في الغرب ومنها ما هو في الوسط ومنها ما هو في الجنوب.

سيدي الرئيس الموقر،
في مستهل كلمتي هذه، ومن أجل الإلمام بالموضوع،
بودي أن أذكر جمعكم الكريم بالأسس القاعدية التي
ارتكزت عليها صياغة مشروع ميزانية القطاع الذي أتولى
إدارته.

ففي هذا السياق، شكلت أهداف برنامج الحكومة، الذي
صادقتم عليه يوم 27 جويلية 2002، المرجعية الأساسية
التي انبثقت عنها المحاور المقترحة بخصوص
الاعتمادات المالية المخصصة للتشغيل ونشاطات
التضامن الوطني بمفهومه الواسع.

إنني ألقت عنايتكم، إلى الأهمية القصوى التي توليها
الحكومة ضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين
من خلال تكثيف التدخلات ومضاعفة الجهود في مجال
سياسة التشغيل قصد التخفيف من حدة البطالة.

ومن هذا المنظور وفي انتظار تفتح وازدهار الاستثمارين
الوطني والأجنبي معا والكفيلين بعودة انتعاش النمو،
والذين نتوخى منهما انخفاض نسبة البطالة التي بلغت
27,30٪ خلال الثلاثي الثالث من سنة 2001، حسب
تقديرات (الديوان الوطني للإحصائيات)، تواصل الدولة
تنفيذ برامج ترقية الشغل المتمثلة، من جهة في المعالجة
الاجتماعية عن طريق ترتيبات التشغيل الانتظارية
الممولة كلياً من ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى المعالجة
الاقتصادية التي تعمل على إحداث مواطن التشغيل
الذاتي الدائم.

سيدي الرئيس الموقر،
حضرات السيدات والسادة،
وأنا أتابع بكل تمعن واهتمام مجريات نقاش جمعكم
الكريم، سجلت باهتمام كبير تدخلات السيدات والسادة
النواب المنصبة معظمها في إشكالية البطالة وتفشيها في
أوساط الشباب خاصة.

وفي سياق العمل على رفع كفاءة الأساتذة والباحثين في
مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال فلا بأس من الإشارة
إلى البرنامج الوطني الذي يجري تنفيذه والهادف إلى
تمكين كل أستاذ باحث من الحصول على جهاز حاسوب
وربطه بشبكتي المعلومات الداخلية والعالمية.

تلکم بعض عناصر الإجابة عن الانشغالات التي تفضلتم
بإدائها، شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد رشيد حراوية، وزير التعليم العالي
والبحث العلمي المحترم، وأحيل الكلمة إلى السيد
الطيب بلعازير وزير التشغيل والتضامن الوطني.

السيد الوزير: بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام
على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الكريم والفاضل،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
زملائي ونظرائي أعضاء الحكومة الموقرين،
السيدات والسادة الحضور.

أود أن أعبر عن منتهى سعادتي وكامل غبطني لوقوفني
لأول مرة في هذا المحراب، محراب الديمقراطية والحرية
وتبادل الآراء..

لأول مرة أقف أمام هذه الوجوه الكريمة من نساء ورجال
المتوجات والمتوجون بالإرادة الشعبية، الحاملات
والحاملون للسيادة الشعبية.

سيدي الرئيس،

لما كانت جل الأسئلة المطروحة علينا تنصب كلها في
باب التشغيل لا سيما تشغيل الشباب، وفي باب
التضامن الوطني بمختلف أنواعه وأشكاله وصوره؛ فإن
إجابتي عن انشغالات السيدات والسادة النواب الموقرين
ستكون إجمالية لا مفصلة، لوجود قواسم مشتركة في
أسئلتهم وانشغالاتهم.

ومحاربة البطالة بدعم وتحديث المرفق العام، والمصالح ذات الصلة المتمثلة في الوكالة الوطنية للشغل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية.

ولهذا الغرض، تم اقتراح -بعنوان ميزانية القطاع لسنة 2003- إدراج أبواب جديدة ضمن ميزانية التسيير تتمثل في:

- باب 07-36: "إعانة للوكالة الوطنية للشغل" بمبلغ مائتي وتسعة ملايين وسبع مائة ألف دينار (209.700.000 دج)،

- باب 03-44: "مناصب الشغل الانتظرية: بمبلغ مليارين وسبع مائة ألف دينار (2.700.000.000 دج)،

كما قدرت الاعتمادات المقترحة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2003 بأربعة ملايين وخمسة مائة مليون دينار (4.500.000.000 دج).

وخصت اعتمادات إضافية بمبلغ ثلاثة مائة واثنى عشر مليون وثمانية مائة وستة وخمسين ألف دينار (312.856.000 دج) موجهة خصيصا لمصالح التشغيل التي ألحقت بدائرتي الوزارية.

سيدي الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة النواب،

لقد حظي التضامن الوطني بصفة عامة ومكافحة الفقر والإقصاء بصفة خاصة بأهمية بمكان، وتجلى ذلك في مختلف السياسات المنتهجة من طرف الدولة. وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أذكر جمعكم الكريم بالعمل المتواصل والدؤوب المحقق في هذا الميدان والذي يبرز جليا -على سبيل المثال وليس الحصر- في ارتفاع المبلغ المالي المخصص للتحويلات الاجتماعية والذي بلغ خلال السنة الجارية 338 مليار دينار أي بزيادة قدرها 88 مليار دينار في ظرف ثلاث سنوات. وكذا في برنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي قرره فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث أعطيت الأولوية، على المديين القريب والمتوسط لتجسيد

وفي هذا المضمار، تجدر الإشارة إلى أهمية الغلاف المالي المسجل لدى وزارة التشغيل والتضامن الوطني بعنوان السنة المالية 2002 والمخصص للتشغيل، حيث بلغ 21,4 مليار دينار بغرض تحقيق أهداف الإدماج من خلال إنشاء عشرون ألف (20.000) منصب شغل مباشر دائم ضمن المؤسسات المصغرة، ومائة وأربعين ألف (140.000) منصب شغل مؤقت في إطار مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية (E.S.I.L) وستة عشر ألف (16.000) منصب شغل ضمن ترتيب عقود ما قبل التشغيل (C.P.E) لفائدة حملة الشهادات الجامعية والتقنيين السامين.

من جانب آخر، سمحت برامج الأشغال والنشاطات ذات المنفعة العامة والمستغلة لأيدي عاملة مكثفة (TUP-HIMO) من امتصاص أزيد من مائة وثمانية وستين ألف (168.000) بطال.

أما بخصوص التساؤل حول دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J) والتدابير المتخذة لرفع العراقيل الإجرائية البنكية التي تعترض طريق الشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الصغيرة، فإنني أشاطركم هذا الانشغال. وفي هذا الصدد، أنهى إلى علمكم أنه سعيا منا لتحسين وتسهيل إجراءات الحصول على القروض خاصة المصغرة منها، التي طالما وصفتها بالبيروقراطية، تم تنصيب لجنة قطاعية مكلفة بدراسة واقتراح جملة من التدابير لإنشاء آلية مالية متخصصة في القرض المصغر.

فضلا على ما أسلفت ذكره، وتجسيدا للتوجيهات المتضمنة في برنامج الحكومة، تعتزم وزارة التشغيل والتضامن الوطني، تحقيق جملة من الأعمال التي تهدف إلى رفع فعالية وعقلنة تدخل الدولة في مجال ترقية الشغل.

ومن بين هذه النشاطات تجديد وسائل وأدوات رصد وتحليل ومعالجة المعلومات الخاصة بسوق التشغيل

بقطاعي الوزاري إلى المبادرة بتراتبية تضامنية، بجميع صورها، وذلك سعيا منا لتعزيز عماد الحقوق الاجتماعية باعتبارها عاملا يضمن الاستقرار والتلاحم الاجتماعيين.

وفي هذا النطاق، وأنا شاكر لكم إعطائي فرصة تقديم التوضيحات المتعلقة بتساؤلات بعض الإخوة النواب الذين أبوا إلا أن يرفعوا انشغالات مواطني بعض المناطق بشأن توفير حافلات النقل المدرسي، بودي أن أعلمكم أن الأهداف المرجوة من خلال الترتيب الخاص بالتضامن المدرسي هي تكريس للمبادئ الدستورية، التي تنص على إجبارية التعليم والمساواة وتوفير الشروط المواتية وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف أبناء الجزائر قصد المساهمة في رفع المردود الدراسي والتخفيف من حدة التسرب المدرسي.

فبالإضافة إلى المنحة الخاصة للمدرس التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية والمقدرة بألفي دينار جزائري (2000 دج) لكل تلميذ معوز، وفي غضون الدخول الاجتماعي لسنة 2002/2003 قامت وزارة التشغيل والتضامن وبالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والجمعيات الفاعلة في الميدان بتنظيم والإشراف على متابعة عملية اقتناء وتوزيع اللوازم المدرسية، حيث ارتفعت الحصيلة الوطنية إلى أربع مائة وتسعة وتسعين ألفا وخمس مائة وستة وثمانين (499.586) حصة من الأدوات المدرسية بقيمة 150 مليون دينار.

أما بالنسبة إلى النقل المدرسي فتجدر الإشارة إلى أنه -خلال سنة 2001 وإلى غاية السداسي الأول من السنة الجارية- استفادت أزيد من 300 بلدية نائية عبر 42 ولاية من 545 حافلة للنقل المدرسي. وفي هذا المضمار، تم الشروع في مواصلة عملية اقتناء حصة أخرى متمثلة في 232 حافلة إضافية مسجلة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص مبلغ 700 مليون دينار لهذه العملية.

أما بخصوص الاستجابة إلى الطلب المتزايد للبلديات في

النشاطات الرامية إلى تخفيف وتقليص حدة الفقر في بلدنا بتسخير مبلغ مالي قدره 525 مليار دينار.

أما بالنسبة إلى مساهمة قطاعنا الوزاري في التخفيف من الأشكال الأكثر حدة للفقر والتهميش والبطالة، فهي تعني كافة محاور النشاط الاجتماعي للدولة والتضامن الوطني والتي تسعى دوما إلى حماية وترقية الفئات المحرومة والمعوزة من المجتمع وكذا الارتقاء بالمناطق الأكثر حرمانا.

فبالنسبة للتسيير المالي لسنة 2002، وإلى غاية 20 جويلية منها خصص في هذا الشأن مبلغ مالي قدره مليار واحد وثلاثة مائة وخمسة وأربعين مليونا وسبع مائة وثلاثة آلاف وتسع مائة وأربعة وثلاثين دينارا (1.345.703,934 دج) من الصندوق الخاص للتضامن الوطني.

ومن بين هذه الاعتمادات، وبغرض مد يد الدولة إلى كل العاملين، تم تخصيص غلاف مالي بلغ 526 مليون دينار جزائري في إطار الاتفاقية المبرمة مع قطاع الصيد البحري الذي نعتبره إستراتيجيا في مسعانا لدعم صغار الصيادين وقد استفاد من هذه العملية التي مولتها وزارة التشغيل والتضامن الوطني ما مجموعه ألف وسبع مائة وثلاثة وخمسون (1753) صيادا عبر 14 ولاية ساحلية وعطفا على ذلك، شرع قطاعنا الوزاري في تنفيذ المشاريع الخمس النموذجية للتنمية الجماعية التساهمية المتضمنة في إستراتيجية مكافحة الفقر والإقصاء والتي استفادت منها خمس (05) مناطق من الولايات الأكثر فقرا والمتمثلة في الرمكة (ولاية غليزان)، سيدي فرج (ولاية سوق أهراس) وبراقى (ولاية الجزائر) حيث بلغ الغلاف المالي المخصص لهذه المناطق ما يقارب مائة وأربعين مليون وثلاثة مائة وعشرة آلاف دينار جزائري (149.310.000 دج).

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية دفع

فطبقا للصلاحيات المخولة النشاط الاجتماعي للدولة، التي تسعى إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين وضمان حقوقهم الأساسية، وضعت تراتيب وميكانيزمات متعددة يستفيد من خلالها الشخص المعوق من الخدمات والتعويضات الآتية:

- منح وتعويضات لفائدة الأشخاص المعوقين حسب نوعية ودرجة الإعاقات،
- المنحة الجزافية للتضامن،
- الاستفادة من تكفل الدولة باشتراكات التأمين الاجتماعي،
- التكفل الطبي -البيداغوجي عبر شبكة من المؤسسات الممولة كليا من الدولة،
- الحصول على أجهزة وظيفية ومعدات مختلفة بدون مقابل،
- الاستفادة من تكفل الدولة الكلي أو الجزئي بمصاريف النقل والعلاج.

ومن جانب آخر، ومما يعكس الإرادة السياسية في المعالجة الشاملة لقضايا المعوقين هو وضع الإطار القانوني للأشخاص المعوقين يهدف بصفة عامة إلى تعريف وتحديد المبادئ والقواعد المتعلقة بحمايتهم وترقيتهم.

وتتلخص أحكام هذا القانون فيما يأتي:

- الوقاية من الإعاقة ومن مضاعفاتها عن طريق الكشف المبكر،
- التربية والتكوين المهني وإعادة التدريب الوظيفي وإعادة التكييف،
- تخصيص منحة للأولياء المعوقين،
- إجبار المؤسسات العمومية والخاصة على توظيف في حدود نسبة 1٪ من المعوقين،
- إحداث مجلس وطني استشاري للأشخاص المعوقين،
- إنشاء صندوق خاص لتمويل نشاطات حماية وترقية الأشخاص المعوقين.

هذا الشأن، فإنني أعرب لكم عن حرصي وسهري لإيجاد حلول وإرضاء الحاجات بصفة تدريجية مع احترام الأولويات ومقاييس ومعايير التوزيع حتى يستفيد منها المستحقون الفعليون.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

ونحن على أبواب شهر رمضان المعظم، أود أن أقاسمكم الاهتمام بعالم المعوزين الذين تولونه العناية اللازمة.

ومن أجل التخفيف منه بتوفير أبسط الحقوق الإنسانية التي حصرناها في ضمان الغذاء المناسب خاصة ونحن نتأهب لولوج شهر رمضان المقدس، أعدت دائرتي الوزارية برنامجا واسعا لعملية التضامن تحت شعار "تضامن رمضان 2002" لتلبية حاجات العائلات الفقيرة والتي تتنوع بين قفة رمضان وفتح مطاعم على مستوى التراب الوطني للتخفيف من معاناة قرابة ما يتعدى المليون أسرة.

إن الفئات التي تزداد معاناتها بهذه المناسبة الكريمة، لهي في أشد الحاجة إلى تظافر جهود الجميع وتجنيد كل الطاقات الفاعلة في المجتمع من محسنين وذوي البر، إذ بادرننا بغرض تحفيزهم إلى تنصيب لجنة وزارية مشتركة أعدت تقييما مفصلا للحاجات ووضعت خطة إعلامية تحسيسية تستهدف المجتمع المدني، خاصة منه الجمعيات الفاعلة والحاضرة بقوة في المجتمع للإسهام في تلبية الطلبات المتزايدة. وتكتملة لهذه الجهود المتعددة نعلمكم بأن وزارة التشغيل والتضامن الوطني قد خصصت هي الأخرى وللغرض نفسه غلafa ماليا قدره خمسون مليون دينار جزائري (50.000.000دج).

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات أيها السادة النواب الأفاضل،

هذا ما كان عن تحضير العملية التضامنية لرمضان 2002، أما فيما يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين،

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
السيدات والسادة زملائي أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية.

بداية أود، وأنا أقف أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني الموقر لأول مرة كعضو في الحكومة، أن أتقدم بتهاني الخالصة لجميع النواب على الثقة التي أعطاها إياهم الشعب خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة.

إن المناسبة الحالية الدستورية السنوية، التي تلتقي فيها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لمناقشة أهم مشروع قانون، تعتبر إحدى المحطات الهامة السنوية في مسيرة أية حكومة، وتعتبر في نفس الوقت الآلية الدستورية لممارسة السلطة التشريعية الصلاحيات الرقابية على السلطة التنفيذية.

إن مشروع قانون المالية الذي يعتبر التكريس للفلسفة العامة للحكومة في تسيير شؤون الدولة من جهة، وتحديد الآليات والميكانيزمات التطبيقية لبلوغ أهدافها المرسومة في برنامجها من جهة أخرى، هو أيضا خلاصة تقييم وإعداد لحاضر ورسم لمستقبل، فإذن لا يعتبر بالنسبة إلى الحكومة الحدث الآلي السنوي المتكرر العادي.

وانطلاقا من هذه المبادئ سأحاول أن أوضح بعض النقاط ذات العلاقة ببعض الانشغالات التي أثارها بعض النواب المحترمين سواء فيما تعلق بالقطاع أساسا، أو ما تعلق ببعض المبادئ الدستورية والقانونية الملزمة للمؤسسات في تسيير شؤون الدولة، منتهزا هذه الفرصة لتوضيح بعض المحاور التي يركز عليها عمل قطاع العمل والضمان الاجتماعي والمتمثلة في ثلاث نقاط أساسية سأنتقل إليها أولا، وسأحاول شرح ما جاء في برنامج القطاع، ثم في الأخير سأحاول أن أبدي ملاحظة ورأيا فيما يخص نقطتان أساسيتان أثيرتا أثناء المناقشة في هذا المجلس، وفي نفس الوقت أرد على هذه الانشغالات.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة الحضور،
وختاما لتدخلتي هذا أعلم السيدات والسادة النواب أن ميزانية التسيير المقترحة لسنة 2003 والتي قدرت بقيمة خمسة وثلاثين مليارا ومائتين وثمانية وستين مليونا وثلاث مائة وواحد وخمسين ألف دينار جزائري (35.268.351.000 دج) تجد تبريراتها في برنامج وطموحات قطاعنا الوزاري في مسعاه المتمثل في المساهمة في التقليل من التهميش الاجتماعي والتخفيف من حدة البطالة وكذا العمل المتواصل من أجل التقليل من الآفات الاجتماعية المختلفة قصد الحفاظ على توازن وتماسك النسيج الاجتماعي.

تلکم هي إجابتنا على انشغالات الإخوة النواب المتمحورة خاصة حول إشكالية التشغيل والفقر والتهميش والعراقيل المتعلقة في الحصول على القروض المصغرة والتضامن المدرسي والتكفل بشريحة الأشخاص المعوقين التي عبر عنها العديد منهم، وفي هذا الصدد أستسمحكم إن لم أذكر أسماء كل المتدخلين نظرا إلى اهتمام عدد كبير من النواب بالقضايا التي تهم قطاعنا وكذا تكرار بعض الأسئلة.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد استوفينا كل جوانب تساؤلاتكم، أشكرکم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد الطيب بلعازير وزير التشغيل والتضامن الوطني المحترم،
أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل، بعد أن استنفذنا التدخلات الاثني عشر وزيرو والمبرمجة في الجلستين الصباحية والمسائية. أقترح عليكم الاستماع إلى التدخلات الأربع الأخيرة وشكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب لوح وزير العمل والضمان الاجتماعي.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم،

العالم مرت أو تمر بأزمات في هذا الفرع من المنظومة، ويتعلق أهم أسبابها -حسب الاختصاصيين- بالجانب الديمغرافي (ارتفاع نسبة المسنين) وتدني مستوى التشغيل، وقد يرى البعض أن ارتفاع نسبة المسنين كسبب لاختلال التوازن المالي لفرع التقاعد في بلادنا لا يطرح لنا أي مشكل ما دام أن أكثر من نسبة 70٪ من سكانها هم شباب. وإذا كان ذلك حقيقة حالياً، فإنه بعد 50 سنة قد تتغير هذه الحقيقة، وإن الحكومة في نفس الوقت التي تهتم بتسيير الاستعجالات فإنها تعتمد في برنامجها على الإستراتيجيات المستقبلية بل هي عازمة على خروج من سياسة تسيير الاستعجالات فقط، إلى سياسة تسيير مراحل الإستراتيجيات فنحن منذ سنوات نسير الاستعجالات فقط، وفي هذا المجال وباعتبار أن الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد، كمثال تعد أهم انشغالات الحكومة في مجال الضمان الاجتماعي، أريد أن أوضح حقيقة ملموسة وهي أن قاعدة المشاركين تراجعت، مما أدى إلى انخفاض موارد الصندوق وأن عدد المشتركين بالنسبة إلى المتقاعد الواحد كان في سنة 1988 ثمانية (08)، بينما لا يمثل حالياً إلا 2,5 مشترك لمتقاعد واحد، إضافة إلى ذلك فإنه في أقل من عشر سنوات وبعد اعتماد صيغة التقاعد المسبق والتقاعد دون شرط السن بعد 32 سنة من العمل بموجب الأمر 97-13 فإن عدد المتقاعدين تضاعف في هذه الفترة.

وفي إطار اعتماد الإستراتيجيات في التسيير كما أسفلت، فإن دراسة للمنظمة العالمية للصحة ودراسة أخرى تبعا لإحصاء السكن والسكان لسنة 1998 بينت أن فئة الأشخاص البالغ سنهم ستون (60) سنة من المنتظر أن تشكل نسبة 19٪ في سنة 2025، لتصل إلى نسبة 41,5٪ في سنة 2050.

ويبقى من جانب آخر تحرك النمو الاقتصادي المنشئ لمناصب الشغل والثروة أيضا من أهم الوسائل الضامنة لتوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي.

أما بخصوص المحور الثاني والمتعلق بالتحكم في

وتتعلق النقطة الأولى بما أثير حول الحد الأدنى للأجر، والنقطة الثانية بما أثير عن حق الأمومة ومدى مطابقة التشريعات الاجتماعية بخصوص هذه النقطة بالنسبة إلى المعاهدة الدولية رقم 03.

فالمحاور الرئيسية للقطاع هي:

- 1- عصرنه تسيير القطاع بشقيه. وتحسين الخدمات وترقيتها.
- 2- التحكم في النفقات والتكاليف بالنسبة إلى الضمان الاجتماعي.
- 3- رفع موارد منظومة الضمان الاجتماعي.

فعصرنه تسيير القطاع بشقيه وتحسين نوعية الخدمات عن طريق وضع برنامج العصرنه الذي شرعنا في إعداده هذه الأيام في إطار التعاون مع بعض الهيئات الفرعية الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، والمكتب الدولي للعمل، إلى جانب تعزيز مراكز الاستقبال ميدانيا وذلك بفتح مراكز دفع جوارية جديدة دون تكاليف إضافية وفتح شبابيك خاصة بالمعوقين، كما أن العمل جار لإنشاء خلية إصغاء على مستوى الوزارة عصرية لتعريف المؤمنين بحقوقهم ومساعدتهم في التكفل بانشغالاتهم. والتي ستكون تحت وصاية الوزير مباشرة في مرحلة أولى ليكون لها امتداد على المستوى المحلي في مرحلة ثانية.

إن البرنامج سيعتني أيضا بتحسين سير المراقبة الطبية وتنظيمها قانونيا وهيكلها بهدف تقليص آجال معالجة الملفات من جهة، وضمان الموضوعية الطبية في هذه المعالجة من جهة أخرى، وذلك بتطوير أنظمة الإعلام وتبادل المعلومات عن طريق شبكة إعلامية وطنية تمكن من توفير بنك للمعلومات يساعد على الوصول إلى الحلول السريعة والنوعية للقضايا المطروحة على مستوى منظومة الضمان الاجتماعي بكاملها على أساس معطيات حقيقة.

أما فيما يخص التقاعد، فمن الملاحظ أن معظم بلدان

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والمؤسسات الاستشفائية الوطنية المتخصصة والتي يلتزم بموجبها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بتزويدها بالأجهزة والأدوية والمستحضرات الطبية قصد تمكينها من المنافسة والتكفل بالمرضى المرشحين للتحويل للعلاج بالخارج، وقد بلغت الأموال التي أنفقتها الصندوق في هذا المجال:

- من 1996 إلى 1999: 3 ملايين دج لفائدة 37 مصلحة استشفائية؛
- سنتي 2000 و2001: ملياري (02) دج لفائدة 67 مصلحة استشفائية؛
- نهاية 2001 و2002: ملياري (02) دج لفائدة 37 مصلحة استشفائية.

وإن العمل جار بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية قصد التحكم أكثر في التكلفة الصحية وشفافية تسيير الأموال المخصصة لهذا الجانب حتى يضمن الحق في العلاج الصحي لكل المواطنين وفقا للقوانين السارية من جهة، وضبط الآليات الناجعة لتخصيص الدعم الاجتماعي في هذا المجال لأصحابه الحقيقيين.

أما بخصوص المحور الثالث والمتعلق ببرنامج رفع موارد الضمان الاجتماعي فإن العمل جار على مستوى القطاع سواء من حيث تفعيل الآليات القانونية الحالية التي لاحظنا عدم تطبيقها لتحسين التحصيل ومحاربة التهرب شبه الجبائي، وفي نفس الوقت التفكير في تكريس الآليات القانونية الأخرى المشجعة لأرباب العمل والمؤسسات على توفير مناصب الشغل وتطهير حقيبة المستحقات المتأخرة والممتلكات، إلى جانب ما نص عليه مشروع قانون المالية المعروض عليكم بخصوص محاربة العمل غير المنظم وتكريس مبدأ التعاون بين الإدارات في هذا المجال لمحاربة هذه الظاهرة.

أما بخصوص الشق المتعلق بعلاقات العمل لأن القطاع له اهتمامان، واحد يتعلق بعلاقات العمل والآخر بالضمان الاجتماعي فتجدر الإشارة إلى أن المنظومة التشريعية

التكاليف، فإنه من المعروف أن الباب الأكثر كلفة في منظومة الضمان الاجتماعي هو الباب الخاص بالصحة وعلى سبيل المثال فإن ارتفاعا ملحوظا سجل في السنوات الأخيرة.

أيتها السيدات أيها السادة،

جزافي المستشفيات التي يشارك من خلاله الضمان الاجتماعي في تمويل نفقات الصحة قفز من 8,6 ملايين دج في سنة 1990 إلى 24 مليار دج سنة 2002، أما بخصوص التعويض عن الأدوية فقد تضاعفت نفقاته خلال العشر سنوات الأخيرة بثلاثة عشرة (13) مرة إذ قفزت من 02 مليار دج سنة 1990 إلى 26 مليار دج سنة 2001.

وارتكاذا على مبدأ الشفافية في التسيير فإن النفقات الخاصة بتحويل المرضى للعلاج بالخارج قد سجل تراجعاً من حيث عدد المرضى المحولين من جهة وكلفة التحويل من جهة أخرى، فبعد أن وصلت هذه الكلفة إلى 10 ملايين دج سنة 1994 تراجعت سنة 1999 إلى أقل من ملياري (02) دج.

وإذا كانت إستراتيجية الحكومة تتمثل في التقليل من اللجوء إلى هذه الوسيلة تدريجياً، وفي حالات الضرورة القصوى فقط، لتصل بعد ذلك إلى إلغائها وفقاً لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية، فإن العمل جار على تحديد الوسائل العملية لتحقيق ذلك عن طريق خاصة:

1- اعتماد تحويل التكنولوجيا بتشجيع استقدام فرق طبية أجنبية وتكوين الأطباء الجزائريين في التخصصات التي ماتزال تستدعي اللجوء إلى تحويل المرضى للعلاج بالخارج.

2- تشجيع الاستثمار في ميدان الصحة والذي قليلا ما نلاحظه والموجه إلى التكفل بالأمراض التي ماتزال تستدعي التحويل إلى الخارج، وأريد هنا أن أشير وفي نفس الإستراتيجية إلى أنه تم إبرام اتفاقيات بين

كما أن الحكومة تهدف من وراء التعديلات التي ستكون بالتداول والتشاور مع جميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين إلى إحداث الميكانيزمات العملية لترقية الحوار مع مختلف الشركاء الاجتماعيين وبيئهم.

ولا أخرج من نطاق الشق المتعلق بعلاقات العمل قبل أن أبدي ملاحظة ورأيا بخصوص ما أثير في هذا المجلس المحترم حول مسألة تحديد مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون. فعندما نتكلم عن مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون فمعروف أنه مرتبط بالقدرة الشرائية للمواطن وأن هذه القدرة الشرائية لاشك في أنها من أهم انشغالات الحكومة في إطار سياستها الاجتماعية المعتمدة في البرنامج والمبنية على الواقعية في الطرح والحل، فإذا كانت الميزانية المخصصة للشق الاجتماعي في مشروع قانون المالية تمثل حوالي ثلث ميزانية التسيير فإن ذلك ليس ظرفيا ولا ارتجاليا بل مبنيا على الاقتناع المعتمد على المبدأ المتعارف عليه اقتصاديا واجتماعيا، والمتمثل في أن النمو الاقتصادي والمولد للثروة ومناصب الشغل متوقف بدوره على الاستقرار الاجتماعي، الذي يرتبط بدوره بمدى حماية الطبقة المتوسطة والمحرومة.

إن الإجراءات الاستعجالية الأخيرة المتخذة لصالح بعض فئات العمال في قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتشغيل والتضامن الوطني والتعليم والتكوين المهنيين والشباب والرياضة من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية، فيما يتعلق بإعادة النظر في نظام التعويضات تبعا لنتائج الثنائية التي جمعت الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين، إنما تؤكد مدى حرص الحكومة على رد الاعتبار في هذا الجانب للطبقة المتوسطة والمحرومة من المجتمع، وإن أفواج العمل المنبثقة عن الثنائية وخاصة الفوج الرابع يعكف حاليا على دراسة كيفية توسيع الاستفادة من الإجراءات إلى باقي فئات الأسلاك المشتركة للتوظيف العمومي، إلا أن تحديد الأجور في غير التوظيف العمومي يخضع وكما هو معلوم وفقا لقوانين العمل السارية إلى الاتفاقيات الجماعية، وإن ذلك يقتضي التشاور والتداول بين

لسنة 1990 غيرت بعمق نظام علاقات العمل الفردية والجماعية السارية قبل ذلك التاريخ، ويمكن القول إن المنظومة التشريعية للعمل لسنة 1990 جاءت في إطار المسار التطوري لبروز نظام اقتصادي يتمثل في الانتقال من قواعد الاقتصاد الموجه إلى قواعد اقتصاد السوق، وإن القواعد القانونية الجديدة ارتكزت على مبادئ لامركزية القرار والحوار الاجتماعي وإدخال الشركاء الاجتماعيين في تحديد إستراتيجية تسيير المرحلة الانتقالية وهو الأمر الذي أدى إلى العدد الكبير من الاتفاقيات الجماعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية والمشاورة في إطار الثنائيات والثلاثيات على المستوى المركزي.

إلا أنه ومن خلال التجربة العملية -لعشرية كاملة- من تطبيق قوانين العمل المعنية ظهرت بعض النقائص في هذه المنظومة القانونية سواء فيما يخص تكييفها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أو بعض الغموض في أحكامها، فالعقد المحدد المدة مثلا، المنصوص عليه في القانون رقم 90-11 تسبب في بعض الأحيان في أضرار للعامل ورب العمل معا، وذلك في غياب توضيح النص عندما يتعلق الأمر بالعقد المرتبط بانتهاء إنجاز المشروع، وأريد توضيح هذه الفكرة، فقوانين العمل تنص على العقد المحدد المدة، وقد حدثت مشاكل في كثير من الأحيان بالجنوب حيث يرتبط المفاوض أو رب العمل في العقد بتاريخ انتهاء المشروع، فإذا كان العقد محدد المدة فقد يبقى دون الارتباط بانتهاء المشروع وهذه المشاكل واجهت العامل ورب العمل على السواء، كما أن النص على ثلاثة (03) أيام فقط كمهلة لمفتش العمل يحول خلالها شكوى العامل إلى مكتب المصالحة تعد مهلة غير كافية لاتخاذ الإجراءات المؤدية للوقاية من النزاعات الفردية والجماعية، فمن بين اختصاصات المفتشية أصلا التطرق إلى هذه النزاعات ومحاولة الوقاية منها، ولكن المدة التي ينص عليها القانون الحالي أي (ثلاثة أيام فقط) لا تمكن في كثير من الأحيان من تحقيق الهدف المرجو.

الأطراف الثلاثة: (الحكومة، أرباب العمل، والعمال).

أما بخصوص تحديد مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون فقد نصت أحكام المادة 87 من القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990، والمتعلق بعلاقات العمل، على أن الأجر الوطني الأدنى المضمون يحدد بمرسوم بعد استشارة منظمات أرباب العمل والعمال الأكثر تمثيلا، ويخضع للعناصر الآتية:

- معدل الإنتاجية الوطنية المسجل،

- مؤشر الأسعار عند الاستهلاك،

- الوضع الاقتصادي العام.

فمن الناحية القانونية - ونحن في رحاب مصدر القوانين والتشريعات- إن الأجر الوطني الأدنى المضمون يحدد بموجب مرسوم وفقا للقانون السالف الذكر، أما من الناحية الدستورية، وبالرجوع إلى الدستور، وخاصة المادة 122 منه فقد حدد فيها المؤسس الدستوري مجالات التشريع للبرلمان والتي لا يدخل ضمنها تحديد مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون، وبالتالي فمن الناحية الدستورية والقانونية لا يمكن لقانون المالية أن يتضمن نصا في هذا المجال.

كانت هذه ملاحظتي وكان ذلك رأيي من الناحية الدستورية والقانونية، وأيضا بموجب اختصاص القطاع الذي أشرف عليه وهو قطاع العمل والضمان الاجتماعي.

أما بخصوص ما أثير حول حق الأمومة للمرأة العاملة المرتبط بالاتفاقية الدولية رقم 3 المتعلقة بتشغيل المرأة قبل وبعد الولادة؛ فإن هذه الاتفاقية المعتمدة سنة 1919 والتي صادقت عليها الجزائر في 19 أكتوبر 1962 حددت عطلة الأمومة بـ (12) أسبوعا كحد أدنى وإذا عدنا إلى منظومتنا الاجتماعية للضمان الاجتماعي نجد أنها حددت هذه العطلة بـ (14) أسبوعا أي متجاوزة في ذلك المدة الدنيا المحددة في الاتفاقية السالفة الذكر، وبذلك يظهر جليا أن المنظومة التشريعية الجزائرية في هذا المجال تتطابق تماما مع المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

تلكم أيتها السيدات أيها السادة، سيدي الرئيس، أهم التوضيحات والآراء التي أردت أن أدلي بها أمام مجلسكم الموقر، راجيا من الله تعالى أن يعيننا جميعا على خدمة هذا الوطن وتحقيق طموحات هذا الشعب. شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد الطيب لوح وزير العمل والضمان الاجتماعي المحترم، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين صالح وزير التربية الوطنية.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي الرئيس المحترم، السيدات والسادة الأفاضل أعضاء المجلس الموقر. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لي الشرف العظيم أن أتقدم لأول مرة أمامكم كوزير للتربية الوطنية، وبهذه المناسبة أشكركم على حرصكم، واهتمامكم بقضايا وهموم التربية، كما لايفوتني أيضا أن أعبر عن عرفاني، وتقديري إلى كل الذين ساهموا في بناء المدرسة الجزائرية، وكفي أن أقول في هذا الصدد: إن ما حققته الجزائر منذ أربعين سنة من الاستقلال يفوق عشرين مرة ما قام به الاستعمار خلال مائة وثلاثين 130 سنة وأذكر بأن نسبة عدد التلاميذ والطلبة، والمتدربين يمثل اليوم 28٪ من العدد الإجمالي للسكان بعد ما كان 08٪ سنة 1962، علما أن عدد السكان زاد ثلاث مرات.

وتعرفون أن هذا التطور تحقق بفضل إجماع وطني، ناهيك عن التحديات الأخرى المتعلقة باسترجاع الهوية الوطنية، وكذا تحقيق ديمقراطية التعليم، ولعل أحسن دليل على ذلك هو مجهود الدولة في إنجاز الهياكل التربوية. فمثلا عرفت هذه السنة حصادا معتبرا من المؤسسات حيث ارتفع عددها من 2553 قاعة للتعليم الابتدائي السنة الماضية إلى 3867 قاعة، أي بزيادة نسبتها 40٪.

يبقى التسرب المدرسي، من انشغالنا الكبرى، ولا يمكن القضاء عليه في مدة قصيرة، ويجب أن نركز جهودنا على:

أولاً: تحسين ظروف الاستدراك البيداغوجي والتربوي.
ثانياً: دعم السياسة الاجتماعية لصالح المناطق الصعبة والفئات المحرومة.
ثالثاً: إعادة النظر في تنظيم المنظومة التربوية بأكملها قصد منح شهادة أو تأهيل لكل متخرج.

أما بالنسبة إلى المناصب المالية، فتعلمون أن قرار تجميدها من قبل الحكومة في سنة 1995 قد أدى إلى استعمال الموارد البشرية، استعمالاً أكثر نجاعة، وأكثر عقلانية، لكن ارتفاع عدد التلاميذ، والمؤسسات منذ تلك السنة أديا إلى عجز في المناصب المالية، وإلى اكتظاظ نسبي في الأقسام..

إن الحكومة واعية بهذه الوضعية، وعازمة على تحسين ظروف العمل، ولهذا فتحت عشرة آلاف، وخمسمائة (10.500) منصب مالي جديد، للسنة الدراسية 2002/2003، وسيتبع هذا الإجراء الاستثنائي بفتح مناصب مالية أخرى حسب الاحتياجات الحقيقية للقطاع التربوي بناء على مقاييس موضوعية، ولهذا شرعنا في عملية فحص لوضعية المناصب المالية في قطاع التربية.

ودائماً في إطار مسألة المناصب المالية أشير إلى أن عملية إدماج المستخلفين في المناصب الشاغرة، تسير في ظروف حسنة جداً. فقد تمت تصفية واحد وعشرين ألفاً (21000) من بين ستة وعشرين ألفاً (26.000) إلى حد الآن. كما أريد أن أقول لجميع النواب الذين تدخلوا فيما يخص منحة المنطقة، إننا سنأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، من أجل معالجة النقائص في المرسوم الجديد.

وفي الأخير أشكر مجدداً جميع أعضاء المجلس

مقارنة بالمعدل السنوي منذ الاستقلال، كما حصدنا 130 إكمالية مقابل 124 إكمالية السنة الماضية، و 45 ثانوية مقابل 34 السنة الماضية. و 59 مؤسسة نصف داخلية مقابل 43 السنة الماضية و 25 داخلية مقابل 20 السنة الماضية، وتفسر هذه النتائج بما يأتي:

أولاً: ارتفاع عدد المؤسسات المسجلة، والمبرمجة في ميزانية التجهيز.

ثانياً: تقليص مدة وتكاليف الإنجاز.

إن الإرتفاع الهائل في عدد المؤسسات التعليمية من جهة، والاستقرار النسبي في نمو عدد التلاميذ من جهة أخرى مكنا من تحسين تدريجي لظروف التمدرس، وعلى سبيل المثال انخفض عدد التلاميذ في القسم الواحد بالتعليم الابتدائي من أربعين تلميذاً (40) سنة 1999 إلى ستة وثلاثين هذه السنة، وإننا نصبو إلى تقلص هذا العدد إلى اثنين وثلاثين (32) تلميذاً في القسم الواحد سنة 2004، مع العلم أن هذا المؤشر الوطني يخفي الفوارق الموجودة بين الولايات وداخلها.

وعليه سنعمل، وسنركز جهودنا على المناطق المتأخرة فهي مناطق ذات أولوية في التربية.

ودائماً في إطار سياسة ديمقراطية التعليم لا بد أن نذكر بالجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة منذ ثلاث (03) سنوات قصد توسيع شبكة هياكل دعم التمدرس، كالمطاعم المدرسية والداخليات. وأنصاف الداخليات مثلاً، وفي هذا الظرف برمج أكثر من ثمان مائة (800) مطعم مدرسي، وارتفعت الاعتمادات المالية للمطاعم المدرسية من خمس مائة (500) مليون دينار سنة 2000 إلى 3,6 ملايين دينار سنة 2003، كما ارتفعت قيمة الوجبة الغذائية من ستة (06) دنانير إلى ثمانية عشر (18) ديناراً، وارتفع عدد المستفيدين من ست مائة ألف (600.000) تلميذ إلى 1,5 مليون تلميذ، ومن جهة أخرى قررت الحكومة منح النقل المدرسي بالبلديات خمسمائة (500) حافلة من ميزانية الدولة.

إخواني، أخواتي:

سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئ السيدات والسادة النواب، على فوزهم في الانتخابات، ووصولهم إلى هذا المجلس الموقر، كما أشكرهم على أسئلتهم التي تهتم بالحياة اليومية للمواطنين، وعلى اهتمامهم بقطاع الطاقة والمناجم.

كما أود بهذه المناسبة أن أؤكد لإخواننا النواب بأن اقتصاد بلادنا يعرف نشاطا متميزا بانطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، هذا البرنامج الذي يتميز بضخامة وأهمية الأهداف المسطرة فيه، وبالامكانيات المادية المعتبرة التي خصصتها الدولة من أجل تنفيذه.

إن هذا البرنامج الذي يشكل فرصة تاريخية لبلادنا من أجل استرجاع عافيتها من خلال تنمية مستدامة وقوية، ويرتكز على المبادرات التي تفضل الورشات التي تنشئ مناصب شغل.

وعليه، فإن قطاع الطاقة والمناجم له مكانته في هذا المشروع الواسع، وإنه يشكل إحدى الجوانب الهامة لبرنامج الإنعاش، نظرا إلى انعكاسات الطاقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أبعادها المتعلقة بفك العزلة الإقليمية وتطوير واستغلال الموارد المحلية وحماية البيئة.

إن الجهود التي تبذلها الدولة من أجل إيصال الكهرباء إلى كل ربوع الوطن كانت لها نتائج حسنة جدا، بتغطية شاملة للمساكن ما عدا المنازل المشتتة حيث فاقت نسبة التغطية 95٪.

لقد خصصت الدولة في هذا المجال منذ الاستقلال أكثر من 500 مليار دينار لإيصال الكهرباء لمليون ونصف مليون من المساكن الريفية.

أما فيما يخص التوزيع العمومي للغاز فإن عملية إدخاله ماتزال تحتاج إلى تدعيم بحيث تقدر النسبة الوطنية لإدخاله إلى المساكن بـ 30٪ فقط.

الموقر على اهتمامهم بقطاع التربية الوطنية. وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالمناقشة العميقة والمسؤولة لميزانية الدولة، وخاصة لكل ما تعلق بالتربية الوطنية. وبهذه المناسبة أؤكد لكل النواب أننا سنعمل معهم في إطار توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، وفي إطار الدستور وقوانين الجمهورية، وانطلاقا من برنامج الحكومة الذي صادقتم عليه.

أشكركم والسلام عليكم، ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد نور الدين صالح وزير التربية الوطنية المحترم، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين طالب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ليتولى الرد على انشغالاتكم بخصوص قطاعات: الطاقة والمناجم، التهيئة العمرانية والبيئة، المساهمة وترقية الاستثمار، نيابة عن السادة الوزراء المعنيين. لننهي الجلسة بتدخل السيد رئيس لجنة المالية والميزانية.

تفضل السيد نور الدين طالب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد الوزير : سيدي الرئيس المحترم، أيتها السيدات، أيها السادة النواب.

كان بودي، سيدي الرئيس، ألا أكون آخر المتدخلين. لأن الكلمة الأخيرة في لغة القانون تعطى المتهم، ولا أظنني كذلك.

سيدي الرئيس، أقف أمامكم بتكليف من الزملاء المعنيين الذين لم يتمكنوا من الوقوف أمامكم.

وقد كلفت أولا من السيد وزير الطاقة والمناجم، بتقديم تدخل يجيب به على انشغالات السادة النواب.

وسيساهم بدون شك في تحسين ظروف معيشة المواطنين الموجودين في المناطق الجبلية وفي الهضاب العليا التي تتميز بقسوة شتائها. كما يفتح المجال لتنمية وتطوير هذه المناطق.

بالنسبة لبرنامج الإنارة الريفية فقد خصصت الدولة غلافًا ماليًا مقداره 20 مليار دينار لإنجاز 12.000 كلم من الخطوط وإيصال الكهرباء إلى 109.000 مسكن. وزيادة على ذلك يشمل البرنامج عمليات الإنارة عن طريق الطاقة الشمسية التي تسمح بتزويد 16 قرية بعيدة عن الشبكة الموجودة والكائنة بولايات أدرار إليزي وتمنراست.

ويهدف هذا البرنامج أساسًا إلى:

- تقليص الفوارق بين الولايات في مجال الإنارة الريفية،
- إيصال الكهرباء إلى المناطق التي عانت الإرهاب لتسهيل عودة المواطنين إلى منازلهم.
- إعطاء جميع المناطق نفس حظوظ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أيها السادة، أيتها السيدات.

لقد عرف قطاع المحروقات، منذ التسعينيات، إصلاحات في مختلف النشاطات، سمحت بجلب استثمارات وتكنولوجية جديدة وتطوير القطاع وجعلت بلادنا تزيد في إنتاجها وترفع من احتياطها، وهذا بفضل سوناطراك وعمالها ومساهمة الشركات الأجنبية التي سمح للجوء إليها بتحقيق نجاح كبير ومكن بلادنا من تطوير الحقول والزيادة في الدخل المالي للبلد. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن عملية الاستكشاف في بلادنا تبقى، رغم هذه الجهود (8 آبار لكل 10.000 كم مربع) ضئيلة بالنسبة للمعدل العالمي وهو (100 بئر لكل 10.000 كم مربع) أي أن هناك قدرات منجمية هامة مهملة بسبب نقص الاستثمارات وأن بلادنا تنام على احتياطات منجمية معتبرة.

وستستمر الدولة في تخصيص مبالغ مالية هامة لتطوير توزيع الكهرباء والغاز، والدليل على ذلك الحصة المالية المخصصة في إطار البرنامج الثلاثي 2002-2004 والتي تعتبر مثالًا واضحًا للمكانة التي يحظى بها القطاع لدى الدولة.

وعليه، فإن الدولة كما تعلمون، ستتكفل بالتمويل الكلي لبرنامج الإنارة الريفية.

أما بخصوص برنامج التوزيع العمومي للغاز والذي كانت تموله كل من الدولة وشركة سونلغاز والجماعات المحلية والمواطنين، فقد قررت الحكومة تطبيق نمط جديد للتمويل وهو:

- تكفل الدولة بحصة الجماعات المحلية وبتتمويل شبكة النقل ومحطات البروبان.
- تكفل الدولة وسونلغاز كليا بشبكة التوزيع.
- تكون مساهمة المواطن جزافية في حدود 10.000 دينار لكل مسكن.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن البرنامج الثلاثي 2002-2004 للتوزيع العمومي للغاز، والإنارة الريفية، الذي صادقت عليه الحكومة والذي شرع في تنفيذه هو برنامج طموح يمس أغلب الولايات.

ودائمًا بخصوص التوزيع العمومي للغاز، فإن البرنامج الثلاثي 2002-2004، الذي انطلقت الأشغال به، يهدف إلى تزويد 188 مدينة و 358 ألف مسكن بالغاز. وتقدر كلفة هذا البرنامج بمبلغ 35 مليار دينار.

يتوزع هذا البرنامج على الخصوص على الهضاب العليا (70 مدينة) والمناطق الجبلية (49 مدينة) والجنوب (23 مدينة) والشمال (46 مدينة).

وجبائية جذابة. لذا علينا المحافظة على ثقة المستثمرين الآخرين في جو يتميز بالتنافس الشديد بين البلدان المنتجة.

إن الجزائر لا تعد مستكشفة بما فيه الكفاية رغم كونها مقاطعة نفطية معترف بها عالميا، وتتوفر على أحواض رسوبية تفوق مساحتها مليون كلم مربع.

إن عدد المتعاملين في بلادنا محدود في عشرين شركة مقارنة بثمانين في دول أخرى تملك قدرات أقل أهمية من قدراتنا، كما أن الطلب على الغاز الطبيعي يزداد يوما بعد يوم بعد أن تبين أن استعماله بسيط وأقل تلويثا مقارنة بالبترو. وبما أن احتياطياتنا الغازية المطورة كلها تقريبا محل عقود تصدير إلى غاية آفاق 2015-2020 فمن الضروري تطوير الاحتياطيات الموجودة واكتشاف احتياطيات جديدة للاستفادة من الوقت المناسب ومن الفرص الجديدة التي تمنحها السوق الأوروبية خاصة، والتي هي في تفتح وتحرر مستثمرين وكذا والسوق الأمريكية وهذا مع ضمان تغطية احتياجات السوق الوطنية. غير أن أشغال البحث وتطوير واستغلال المكامن تتطلب تجديد وسائل مالية وتقنية هامة بالإضافة إلى وسائل بشرية تتحكم في التكنولوجيات الجديدة وهذه الأمور محل تنافس وموضوع طلبات من دول عديدة.

وضمن هذا السياق الذي يفرض نفسه علينا أصبح من الضروري أن تعاد صياغة النصوص التشريعية التي تسيّر قطاع المحروقات، وإثرائها بسرعة لجلب رؤوس أموال جديدة وتكنولوجيات حديثة لإنعاش اقتصادنا الوطني، ومن أجل خلق الثروة والقضاء على المديونية، وتلبية احتياجات المواطنين وإحداث مناصب شغل جديدة.

إن مشروع القانون لا يتطرق إلى خصوصية سوناطراك ولا يتضمن أي تنظيم جديد لها، لكن الهدف منه هو وضع تنظيم جديد للقطاع لا لسوناطراك، تنظيم يسمح بإنشاء مؤسسات جديدة للدولة قوية وفعالة تمكن الدولة من لعب

إن قطاع المحروقات، قطاع حيوي بالنسبة لاقتصاد البلاد وعليه أن يساير المحيط الاقتصادي الجديد لكي تكون له انعكاسات إيجابية على تطوير نفسه وعلى الدخل الوطني وعاملا مهما في دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وشريكا مفضلا للاتحاد الأوروبي.

إن الإصلاحات المقترحة في قطاع المحروقات، والتي تندرج في إطار برنامج الحكومة، ستسمح بدون شك بتطوير قدراتنا الطاقوية والنهوض بالقطاع ليلعب دوره الأساسي كمحرك للاقتصاد الوطني.

كلنا يعلم أن التعديلات التي أدخلها قانون 1991 على قانون 1986 سمحت باستقطاب حوالي 30 شريكا أجنبيا تم التوقيع معهم على حوالي 50 عقدا تخص البحث وإنتاج المحروقات، كما سمحت هذه التعديلات باستثمار حوالي 03 ملايين دولار.

وقد مكنت الأشغال التي تمت في إطار هذه العقود، من اكتشاف أكثر من خمسين (50) حقلا تبلغ احتياطياتها الإجمالية حوالي تسعة (09) ملايين برميل من البترول، ومائة وثمانية وعشرين (128) مليار متر مكعب من الغاز. وقد شرع في استغلال هذه الاكتشافات، وهي تساهم الآن بنسبة تقارب 25٪ من الانتاج الوطني، وستبلغ هذه النسبة 50٪ خلال الخمس (5) سنوات المقبلة.

لقد مكن هذا الانتعاش الذي عرفه مجال الاستكشاف والإنتاج مع مطلع التسعينيات الجزائر من استرجاع مكانتها باعتبارها منطقة بترولية ذات قدرات وإمكانات عالية، وقد أصبح اليوم تحول ثالث ضروريا للتكيف من جديد مع السلة النفطية الدولية التي هي في تطور مستمر تملية وتيرة العولمة وشمولية المبادلات.

فالتنافس على أشده بين البلدان المنتجة للمحروقات لجلب رؤوس الأموال، وهذا بفتح أراضيها أمام المستثمرين الأجانب بفضل إجراءات قانونية ومؤسسية

على شكل عقد امتياز، مع السماح للآخرين بالاستعمال الحر لها ودون تفرقة في التسعيرة بين المستعملين.

إن المشروع التمهيدي لقانون المحروقات الذي كان محل عرض واسع منذ سنة 2001، سواء على مستوى إدارات وعمال القطاع، أو إدارات وزارة المالية أو الشركاء الاجتماعيين أو المجتمع المدني من خلال الملتقيات المنظمة في مختلف جامعات الوطن، أو مع المستثمرين الوطنيين والأجانب ومختلف الأحزاب السياسية هو الآن في مستوى الحكومة، وهو يهدف أساسا إلى تمكين القطاع من مواصلة تأدية دوره المتحكم في مصيرنا لقيادة وإنجاح تميمتنا.

سيادة الرئيس المحترم، أيتها السيدات، أيها السادة النواب.

لقد شرحنا وأجبنا على كل الانشغالات التي طرحت علينا فيما يخص هذا المشروع قدر المستطاع.

وهناك إجابة مفصلة على رسالة بعث بها السيد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات تمس كل جوانب المشروع لمن أراد الاطلاع عليها.

أشكركم جميعا على حسن انتباهكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(السيد عبد القادر زيدوك نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني يعوض السيد كريم يونس رئيس المجلس في ترأس الجلسة)

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد بن حليمة بوطويقة لإبداء نقطة نظام، فليفضل.

السيد بن حليمة بوطويقة: شكرا سيدي الرئيس. فيما يخص عرض السيد الوزير، وهو مشكور عليه، لدي ملاحظة أولى، سيدي الرئيس، ففي نقاشنا لبرنامج الحكومة لم نتطرق في هذا المجلس الموقر إلى قضية سوناطراك.

دورها باعتبارها مالكا للأموال المنجمية، ومشجعا للاستثمارات وساهرا على تطبيق القوانين التنظيمية المتعلقة بحماية المصلحة العامة كحصة العمال، والحماية الاجتماعية، والبيئة، والخدمات والمواد التي تستعيرها وأسعارها منظمة.

كما يسمح مشروع القانون لسوناطراك بأن تتفرغ لمهامها الأساسية المتمثلة في النشاطات الاقتصادية والتجارية بصفتها متعاملا، أو بالشراكة مع الآخرين. بالإضافة إلى ذلك فستبقى لسوناطراك الامتيازات نفسها التي تتمتع بها اليوم باعتبارها أهم مالك لمناطق الاستكشاف (نسبة 43٪) والمتعامل الذي لا يمكن المستثمرون الاستغناء عنه في كل عملية إنتاج للمحروقات. وستحصل سوناطراك لأول مرة على ما يحصل عليه المتعاملون الخواص، أي أنها ستحصل على عقود استكشاف واستغلال في كل حقل تمكنها من اللجوء لأول مرة إلى المؤسسات المالية للحصول على تمويل لمشاريعها، وهذا الامتياز الجديد سيمكن سوناطراك من تخطيط أفضل لاستثماراتها على الأمدن المتوسط والطويل، وبالتالي تمكينها من فرص استثمار جديدة واستعمال آليات جديدة تجعلها في نفس مستوى الشركات العالمية الأخرى.

وستقوم الدولة بمهامها باعتبارها قوة عمومية بصفة قوية وستبقى صاحبة الأملاك المنجمية، كما ينص عليه الدستور في المادة (17)، وسيتم من أجل ذلك إنشاء هيئات جديدة تؤدي دور الدولة تكون قوية وفعالة ومستقلة ماليا وتسهر على التطبيق الصارم للقوانين بكل شفافية ومساواة.

وعلى الدولة أن تلعب دورها كمالك - فقط - لسوناطراك تصادق على إستراتيجيتها وتراقب برنامج نشاطها وفعاليتها. كما تعمل الدولة كذلك على إدخال المنافسة الحرة والنزوية في إطار القانون الجديد في كل النشاطات المختلفة، وكذا السماح للمستثمرين العموميين أو الخواص وطنيين وأجانب بإنجاز واستغلال أنابيب النقل

التحسين الواضح في مسار الاستثمار خلال السداسي الثاني من السنة الجارية.

كما ستعمل على تعزيز نشاطات وزارة المساهمة وترقية الاستثمارات، وذلك بفضل تجنيد كل الفاعلين الاقتصاديين وجميع شركاء الفعل الاستثماري.

ثانيا: فيما يتعلق بتسوية المشاكل ذات الصلة بالعقار الصناعي وتطهيره، تجدر الإشارة إلى أن العقار الصناعي ما يزال يشكل بالفعل عقبة حقيقية في وجه تطوير الاستثمار في بلادنا، وعليه سطرت الوزارة، في إطار استراتيجيتها المتعلقة بترقية الاستثمار، هدفا أساسيا يتمثل في التكفل بتسوية مسألة العقار، وعليه سيعرض مرسوم متعلق بتسيير العقار على المجلس الوطني للاستثمار قصد الدراسة والفصل في هذا الموضوع الهام الذي لا يمكن الاستثمار دونه، ونذكر من بين أهم الأهداف التي يتوخاها هذا المرسوم ما يأتي:

- ضرورة الحصول على قاعدة للعقار الصناعي.
- تامين الأصول المتبقية والأموال الثابتة.
- تخصيص الوعاء الخاص بالعقار الصناعي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار طبقا للمادة 26 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

ثالثا: بالنسبة إلى الجانب المتعلق بالخصوصية، فإننا نؤكد هنا أن الخصوصية مكرسة في الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، بالإضافة إلى المراسيم التنفيذية والنصوص التنظيمية المتعلقة بالأمر المذكور، وبالمناسبة فإن مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لا يمثلان الإطار المناسب للتعبير عن مفهوم الخصوصية، غير أن تخصيص صندوق الشراكة كأداة مالية للخصوصية يبدو جليا في نص مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003.

رابعا: ينبغي رفع المستوى التكنولوجي للمؤسسات الاقتصادية من أجل حمايتها، وهو ما يعد أمرا ضروريا

ثانيا، أقترح أن تبرمج جلسة خاصة تسمح لنا بتناول هذه القضية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بن حليمة بوطويشة، لكن أعتقد أن ما تقدمت به ليس نقطة نظام.

وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لمواصلة ردوده فليتفضل.

السيد الوزير : شكرا سيادة الرئيس المحترم.

التدخل الثاني، في حقيقة الأمر خاص بقطاع المساهمة وترقية الاستثمار، يرد فيه السيد الوزير على أسئلة وانشغالات السادة النواب بخصوص هذا القطاع.

في البداية، اسمحوا لي بأن أذكركم أن تدخلات السادة النواب تميزت بالطابع الشمولي فيما يتعلق بقطاع المساهمة وترقية الاستثمار، وقد تطرقت في عمومها إلى الخطوط العريضة لسياسة الخصوصية والاستثمار في بلادنا وعلى هذا يمكن حصر الانشغالات المطروحة في الجوانب الآتية.

أولا: فيما يتعلق بالاستثمار وترقيته، فإن القانون الجديد المتعلق بالاستثمار يهدف أساسا إلى ترقية وتحرير المحيط من العراقيل التي تعيق مساعيه وذلك عن طريق توفير التدابير اللازمة والهياكل المناسبة، التي نذكر منها ما يأتي:

- استحداث جهاز ملائم للحصول على العقار.
- تنشيط سوق رؤوس الأموال.
- بحث مخطط تسويق لفائدة المستثمرين.
- تجنيد منظمات أرباب العمل.

إن هذه التدابير ستفضي إلى تحسين وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلادنا، وستسمح بتوسيع دائرة النشاطات الإنتاجية في المستقبل، وهو ما ظهر جليا في

هذا فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول.

- السؤال الثاني وجه من قبل السيد محمد كشود،
والجواب عنه يكون كالآتي:

في إطار تسيير النفايات الصلبة الحضرية استفادت مدينة
قسنطينة ضمن مشروع الإنعاش الاقتصادي من 167
مليون دينار على مدى السنتين 2001 و 2002 وذلك
لتجسيد برنامج تسيير النفايات الصلبة.
إن هذا البرنامج في طور الإنجاز على شكل نشاطات
مخططة:

- بإعداد المخطط الموجه لتسيير النفايات (الدراسة
توشك على الانتهاء).

- تهيئة المركز التقني لردم النفايات المنزلية،

- تدعيم وسائل جمع النفايات في مستوى البلدية.

إن إنجاز هذا المشروع سيسمح بتحسين شروط النظافة
العمومية المرتبطة أساسا بمشكل النفايات في مدينة
قسنطينة.

- السؤال الثالث: وجهه السيد محمد جميعي نائب ولاية
تلمسان، وكذلك السيد لخضر بوكحيل ويتعلق بتلوث سد
حمام بوغرارة بنفايات مصنع الذرة بمدينة مغنية.

إن مصنع تحويل الذرة بتافنة بمدينة مغنية يلقي بالمياه
القدرة الملوثة بنسبة مرتفعة بوادي عباس مما يؤثر على
وادي المويلح الذي يمثل أربعة أخماس من منسوب مياه
سد حمام بوغرارة، ورغم الإعذارات المبلغة منذ سنة
1989 إلى يومنا، وكذا التزامات السيد وزير تهيئة
الإقليم والبيئة بتاريخ 20 مارس 2002 خلال تنقله إلى
مدينة تلمسان، وإمضاء بروتوكول الاتفاق المتعلق بتنفيذ
برنامج محاربة التلوث مع السادة والي تلمسان والمدير
العام لمجمع الرياض بسيدي بلعباس بتاريخ 22 أبريل
2002، فإنه لم يتخذ أي إجراء لخفض نسبة التلوث.

وبتاريخ 20 جويلية 2002 وبعد المناقصة المنجزة من
قبل مصنع الذرة في مدينة مغنية تم تعيين مقاول لإنجاز
مشروع محطة تصفية المياه القدرة، ورغم ذلك لا نجد أية

ومستعجلا نظرا إلى الوضعية التي تعيشها هذه
المؤسسات من قدم الوسائل، وعدم مواكبتها
للتكنولوجيات الحديثة، ونقص إمكانياتها، ويلاحظ
بالمقابل ضعف، إن لم نقل سوء الاستثمار خلال العشرية
الأخيرة. وهذا ما قلص بشكل ملحوظ التنافس الصناعي
لمؤسساتنا. كما أن إعادة التأهيل التكنولوجي متوقفة،
لا محالة، على الشراكة مع ذوي التكنولوجيات الحديثة
ويمكن ترجمة هذه الشراكة إما بشراء أسهم في الشركة،
أو بتأسيس شركة مختلطة.

هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة تدعيم الشراكة وتنشيطها
بإنشاء صندوقين يختص أحدهما بإعادة التأهيل
الصناعي، أما الآخر فيختص بالتنافس الصناعي.

نشكر السيدات، والسادة النواب على اهتمامهم بقطاعنا،
ونتمنى لهم التوفيق. شكرا. (انتهى نص رد السيد الوزير
بخصوص قطاع المساهمة وترقية الاستثمار).

فيما يتعلق بقطاع التهيئة العمرانية والبيئة، فإن النقاش
الذي دار بخصوص مشكل البيئة، أسفر عما يأتي:

- السؤال الأول وجه من قبل السيد توفيق سعدون ويتعلق
بمفرغة تقع على شاطئ البحر حيث يطلب إزالتها.

الجواب: تواجه ولاية تيبازة على غرار ولايات الوطن
مشكل تسيير النفايات الصلبة، الذي يتسبب في تدني
الشروط الصحية بصفة عامة، والبيئية بصفة خاصة.

وشعورا منها بخطورة الوضع سطرت الحكومة برنامجا
وطنيا لتسيير النفايات من أجل القضاء على القمامات
الفوضوية، مع تنظيم جمع النفايات والقضاء عليها. ولهذا
الغرض تم اعتماد مبلغ قدره 5,5 ملايين دينار لتسيير
النفايات الفوضوية والقضاء عليها.

كما استفادت ولاية تيبازة من مشروع حماية الشاطئ
الذي يرمي إلى القضاء الجذري على القمامة. وإنجاز
مركز تقني لردم النفايات المنزلية.

بإدخال إلزامات البيئة في كل مشاريعها، وقد أمضت وزارة البيئة عقود امتياز بيئي مع مؤسسة أسمدال التي تلتزم من خلاله تلقائياً بحماية البيئة، وبتقليل ومعالجة التلوث الناجم عن مختلف الورشات، وباقتصاد الماء والطاقة.

يعتبر عقد الامتياز البيئي التزاماً مشتركاً بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ومؤسسة أسمدال، وقد التزمت في إطاره هذه الأخيرة بالقيام بأعمال تسمح لها بإزالة الأضرار التي تسببها للبيئة عن قريب.

وعن السؤال الخامس الموجه من قبل النائب زيان مومني والمتعلق بوضع حد لتلوث رمال الشواطئ بمختلف النفايات.

بالنسبة لهذه النقطة، فإن القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتشمينه، وخاصة المادة 20 منه يمنع منعاً باتاً كل استخراج لرمال الشواطئ، وكذا المناطق المحيطة بها.

إن هذا المنع مطلق ومخالفة تعرض صاحبها إلى عقوبة تتراوح بين 6 أشهر إلى سنتين (02) سجناً وغرامة مالية تتراوح بين 200 ألف دينار إلى مليوني (02) دينار، وتضاعف العقوبة في حال العود.

وبطبيعة الحال، فإن هذا القانون سيسمح للمحاكم المختصة بحجز كل العتاد والوسائل التي ساهمت في المخالفة.

هذا كل ما لدي، سيادة الرئيس المحترم، للرد نيابة عن زملائي الغائبين والموجودين خارج الوطن، والذين كلفوني بهذه المهمة النبيلة، فشكراً لكم سيادة الرئيس المحترم وشكراً للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(السيد كريم يونس رئيس المجلس الشعبي الوطني يعود إلى ترأس الجلسة)

مباراة لإنطلاق إنجاز هذا المشروع، ونظراً إلى هذا الوضع فقد تم إعداد مجمع الرياض لسيد بلعباس، وكذا مركب تحويل الذرة بتافنة بضرورة الإنطلاق في إنجاز أشغال المحطة، ومعالجة الإفرازات السائلة لمركب تحويل الذرة في الحال، وإلا سيتم اللجوء إلى غلقها.

- وعن الانشغال الذي طرحه السيدان فاتح حرات ومسعود شيهوب، حيث يقترحان رفع الجباية الخاصة بالوقود لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، فقبل كل شيء لا بد من التذكير بأن هذه الجباية قد أسست حسب قانون المالية لسنة 2002، وقدرت قيمتها بدينار واحد للبنزين الممتاز والبنزين العادي وبالرصاص.

إن مردود هذه الجباية موزع كالتالي:

- توجه 50٪ إلى الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

- توجه 50٪ إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

إن الهدف المنتظر من تأسيس هذه الجباية هو الانطلاق في إحداث فرق بين الأسعار الخاصة بالبنزين بالرصاص، والبنزين بدون رصاص وذلك لترقية وتعميم الوقود غير الملوث، كالبنزين بدون رصاص والغاز الطبيعي، والغاز المميع (GPL)، فالتفكير في رفع قيمة هذه الجباية جار، وهو يهدف على الأمدين المتوسط والطويل إلى رفع الفرق في الأسعار الذي بدأ فيه، وهذا لتشجيع استعمال الوقود غير الملوث.

السؤال الرابع الموجه من قبل السيدين أحسن فتان وكمال جعفر. والمتعلق بتلوث الهواء في مستوى البنى من قبل مؤسسة أسمدال.

بعد تحسين الإطار المعيشي للمواطن ومحاربة التلوث الصناعي وترقية التنمية المستدامة من المهام الرئيسية لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

إن اعتراف مؤسسة أسمدال بالبعد البيئي كجزء من تنمية قطاع أسمدال أدى إلى اتخاذ إجراءات تلزم المؤسسة

الجديدة المعلن عنها بالنسبة إلى كثير من القطاعات إلا دلالة على مواصلة الإصلاحات المنتهجة، ومن ثم دعم مسار النمو الاقتصادي.

كما أنه بمساهمة زميلاتي وزملائي النواب من خلال الانشغالات والاهتمامات الموضوعية المعبر عنها أثناء المناقشة العامة. وستعمل اللجنة، في هذا الصدد، على أخذها بعين الاعتبار في حدود ما تسمح به التوازنات المالية لسنة 2003، مع مراعاة صالح المجموعة الوطنية التي تبقى الهدف الأول والأخير في مسارنا التنموي، وإننا بصفتنا ممثلي الشعب سنبدل قصارى جهدنا لخدمة مصالحه والسهر على تحقيق طموحاته. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية. شكرا لكافة السادة الوزراء الذين تفضلوا بالرد على ملاحظات وانشغالات وتساؤلات السيدات والسادة النواب.

لقد استمعنا اليوم إلى ردود غطت تسعة عشر قطاعا وزاريا أعتقد أنها كانت وافية ومستفيضة ووجد فيها النواب الحاضرون إجابة على أسئلتهم وانشغالاتهم.

نستأنف أشغالنا غدا الثلاثاء 22 أكتوبر 2002 في الساعة العاشرة صباحا، وستخصص الجلسة لتقديم مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون الأوقاف ومناقشته.

شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة
والدقيقة العاشرة مساء.**

الرئيس: شكرا للسيد نور الدين طالب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على هذه العروض.

تابعتم معي تدخل السيد نور الدين طالب حيث قال في المدخل: "لقد فرضتم علي التدخل في الأخير، كما يفعل المتهمون" وجوابي هو "إنكم إذا تدخلتم في الأخير فليس لأنكم متهمون، فلا تتهمونا بتهمة اتهامكم، وحتى نرفع كل لبس، أقترح عليكم اعتبار تدخلكم أول تدخل ولنستمع إلى المتدخلين المعنيين مرة أخرى".

هذا الكلام من وضع المتحدث، وتحت الرقابة اللغوية للسيد مراد بولعراف. شكرا.

وأحيل الكلمة الأخيرة إلى السيد رئيس لجنة المالية والميزانية، وأحبذ أن يكون هذا الأمر تقليدا متبعا في المجلس الشعبي الوطني. تفضل السيد بن علية بلحواجب.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود بدوري أن أشكر باسم أعضاء لجنة المالية والميزانية السادة والسيدات الوزراء على التوضيحات التي تفضلوا بتقديمها سواء تعلق الأمر بمضمون مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003، أو بباقي المسائل المرتبطة باقتصادنا الوطني. وما الإجراءات